

وثيقة ملحق تأمين طلاب المدارس ضد أخطار الشغب والاضطرابات والأعمال الإرهابية. كما تم إطلاق وثيقة تأمين حماية الأسرة ضد خطر الشغب والاضطرابات والأعمال الإرهابية، وتم رفع مبلغ التعويض لرجال الإطفاء من دون تعديل السعر وذلك تشجيعاً وتكريماً لهذه الفئة من عمال المهنة الخطرة، ووثيقة ملحق المسؤولية المدنية ضد أخطار الشغب والاضطرابات والأعمال الإرهابية، ووثيقة تأمين المتقاعدين صحياً.

• هل ترى وجود اتفاق سري بين أصحاب مصالح للتضييق على عمل المؤسسة وتحجيمها في السوق بما يخدم مصالح ضيقة يستفيد منها القطاع الخاص؟
• لا نريد إلقاء اللوم على أحد ولا نذهب إلى هذا الحد من التشكيك ولكن المؤسسة ظلمت كثيراً خدمة للقطاع الخاص وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لينمو ويتطور حيث عانت المؤسسة العامة السورية للتأمين فترات طويلة من التجميد وعدم التجديد في كوادرها بالإضافة إلى نقل إدارتها إلى حمص وإبعادها عن مركز سوق التأمين، ورفدها بكوادرها غير متخصصة من الدوائر الإدارية الأخرى، واستمالة عناصرها الجيدة للعمل في القطاع الخاص، وتعدد الجهات الرقابية عليها على حين ترك القطاع الخاص من دون رقيب. ما ساهم في تهميش دورها في سوق التأمين السورية، وتراجع أعمالها وحصتها من السوق التأمينية السورية أضف إلى ذلك قرار إعادة توزيع حصص التأمين الإلزامي بين الشركات العاملة في سوق التأمين. أضف إلى ذلك العقوبات التي طالت المؤسسة، ما جعل عملية إعادة التأمين من المعوقات الأساسية لعملها حتى بات من الطبيعي للقطاع

الخاص أن يطالب بما لدى المؤسسة من محفظة تأمينية. شارك في ذلك الإعلام المحلي بتسليط الضوء على السلبيات في مشاريع المؤسسة دون الإيجابيات لتنتهي تقارير الإعلام دائماً بجملته (اليس من الظلم للقطاع الخاص أن يكون التأمين لدى المؤسسة). رغم كل ذلك استطاعت المؤسسة الاستجابة لمتطلبات المنافسة واستطاعت الوقوف في وجه أي جهة حاولت المساس بمحفظتها وبدورها في سوق التأمين ونشكر في هذا الصدد رئاسة الوزراء ووزارة المالية على تفهمها لطبيعة عمل المؤسسة واستجابتها لمتطلبات المؤسسة بإصدار تعميمات لحماية المؤسسة وإظهار دورها الرائد في قطاع التأمين والموافقة على مجموعة من المتطلبات الجوهرية اللازمة لعمل المؤسسة واستمرارياتها وكان آخرها الموافقة على إجراء مسابقة لتعيين عدد من حملة الشهادات الجامعية العليا والمعاهد لرفد المؤسسة بدماء جديدة وتطوير كوادرها. وخير دليل على ذلك هو إيرادات المؤسسة التي بدأت بالارتفاع وازدياد حصة المؤسسة من السوق التأمينية.

• كيف تتعاملون كإدارة عامة مع حالات التلاعب والفساد في التأمين التي تبدأ بتزوير الضبوط للحصول على مبالغ التأمين بغير وجه حق ولا تنتهي بالصفقات المشبوهة؟
• هذه الحالات موجودة مع وجود التأمين نفسه وتقوم المؤسسة بتمييز حالات التلاعب والغش حسب نوع التأمين فمنها ما ينتهي إلى القضاء المختص وتسترد الأموال أصولاً وهناك حالات كثيرة في المؤسسة ومنها ما يحال إلى الجهات المختصة ليصار إلى التحقيق فيه ومنها ما يحال إلى الجهات الرقابية

للتدقيق فيه. تعمل المؤسسة حالياً على وضع دليل لسوء الاستخدام ليصار إلى إقراره والعمل به قريباً.
• هناك من يقول إن تمسك بعض المسؤولين في قطاع التأمين بمناصبهم رغم تواضع الدخل الرسمي ((الراتب)) مقارنة مع الفرص الكبيرة المتوافرة في القطاع الخاص، يعود لمصادر الدخل غير النظامي جراء العمولات التي يتقاضونها من تسترهم على الفساد؟

• هذا الكلام غير دقيق لكل شخص أسبابه بالبقاء بالوظيفة العامة رغم انخفاض الدخل مقارنة مع الدخول في القطاع الخاص. يأتي في أولوية الأهمية الاستقرار الوظيفي وحماية قانون العاملين الأساسي للعاملين بالقطاع العام مقارنة مع القوانين الناظمة للعمل بالقطاع الخاص. خير دليل على ذلك موضوع المسؤولية والرقابة الدائمة من عدة جهات في القطاع العام التي في حال ثبوت أي مخالفة على العامل يصار إلى معاقبته وتغريمه وغيرها من العقوبات الرادعة على عكس القطاع الخاص وبالتالي فالمقاربة الواردة في السؤال مقاربة غير صحيحة.

• ما الأسرار غير المعروفة عن ملف التأمين الإلزامي الذي ذهب لمصلحة القطاع الخاص؟
• لا أسرار حيث تفردت المؤسسة العامة السورية للتأمين بإصدار عقود التأمين الإلزامي لكل صنف المركبات العاملة في القطر وذلك حتى تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٠ وذلك بعد الاتفاقية الخاصة بتجمعات للتأمين الإلزامي لدى مديريات النقل للمركبات والآليات السورية التي تحمل لوحات محلية والتي نظمت عملية إصدار العقود بين شركات التأمين كافة الذي تولى الاتحاد السوري عملية الإصدار وتوزيع

حصص الإصدار للعقود على الشركات العاملة بالقطر وفق نسب اعتمدت من قبلها. ويعود ذلك بسبب الخلافات التي نشبت بين الشركات سابقاً لسوء آلية الإصدار لدى البعض منها والمنافسة غير الشريفة لديهم بإعطاء عمولات على الإصدار واستخدام مروجين غير قانونيين بعملية تسويق إصدار العقود ما انعكس سلباً على باقي الشركات ومنها المؤسسة العامة السورية للتأمين، وإصرار الشركات الخاصة على ممارسة حقها بإصدار هذا النوع من العقود كحصة لها في سوق التأمين والتي لا يمكنها المجارة بهذا الأسلوب.

كانت واردات المؤسسة العامة السورية للتأمين تصل إلى ما يقارب ٥/ ملياراً ليرة سنوياً قبل إحداث الاتفاقية وذلك في عام ٢٠٠٨ حيث انخفضت الإيرادات إلى ١,٤/ ملياراً ليرة سنوياً تقريباً في عام ٢٠١٠ وتتراوح حالياً بين ١,٢/ إلى ١,٥/ ملياراً ليرة سنوياً.... وذلك بعد توزيع الحصص على شركات الخاصة والمؤسسة حيث وصلت حصة المؤسسة من التأمين الإلزامي إلى ما بين ٢٥-٣٠٪ من العقود المصدره ويوزع باقي النسبة على كل الشركات الخاصة حسب نسب نشاطها كما يحصل الاتحاد السوري لشركات التأمين على نسبة ٥٪ من البدلات الصافية التي يحصلها في مجمل التجمعات المصدره للعقود مقابل إدارته لهذه التجمعات متضمناً قيمة المطبوعات والمصاريف الإدارية المختلفة والأجور. كما يقوم الاتحاد وأثناء إصداره للعقود بتوزيع الأخطار الكبيرة للمركبات (كالصهاريج والشاحنات والباصات... إلخ) على كل الشركات وفق نسب التوزيع المعمول بها للشركات وحسب الحصص.

المؤسسة العامة السورية للتأمين

إنطلاقة جديدة



أمان للحاضر وضمان للمستقبل

الإدارة العامة وفرع دمشق- شارع 29 أيار
هاتف: 2330334 - فاكس: 2330331

الإدارة العامة حمص- بناء مالية حمص
هاتف: 0312451184 - فاكس: 0312451183

الموقع الإلكتروني

www.sic-aclaim.com

www.sic.sy